COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

الاختلاف النِّسْبِي وأثره في تقويم الأعمال والأشخاص

دراسة حديثية

إعداد

إسلام بن صالح الخليفات

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

(دراسات القرآن والسنة)

قسم القرآن والسنة

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة ماليزيا

يناير ٢٠١٧م

ملخص البحث

سلطت هذه الدراسة الضوء على أثر الاختلافات النسبية بين الأشخاص وظروفهم وأحوالهم في تقويمهم أو تقويم أعمالهم ابتداءً، ومدى تأثيره في المفاضلة بينهم تبعًا، وبيان أصالة هذا المبدأ في الإسلام من خلال المنهج الاستقرائي لآيات الكتاب، وعدد كبير من الأحاديث النبوية التي لها علاقة بالموضوع، ويستفاد منها مراعاة الإسلام لهذه الاختلافات والتفاوت النسبي أثناء عملية التقويم، ومن ثم انتقاء أهم تلك الآيات والأحاديث، مع تخريجها وبيان درجتها، بوصفها أدلة شرعية تثبت أن الإسلام راعى هذا المبدأ واستخدمه، وذلك من خلال المنهج التحليلي لتلك النصوص الشرعية للوقوف على مواطن الدلالة فيها أو كيفية إفادتها هذا الأمر، وذلك بالاستعانة بعد الله ﷻ بأقوال أهل العلم، وشيء من التأمل، يتخلله شيء من النقد منهجًا نقديًا، ومن ثم إبراز أهم القيم التي يحققها أو يراعيها الإسلام من خلال هذا التقويم النسبي، ومحاولة ربطها به كالعدل والواقعية والوسطية وغيرها، وأخيرًا تناول البحث في دراسة تطبيقية بعض الميادين التي يمكن أن نطبق فيها هذا المعيار النسبي، أثناء إجراء عملية التقويم في حياتنا اليومية، مثل: تقويم الهدية والحكم على أصحابها، وتقويم جرأة العلماء في قول الحق، وتقويم أخلاق الأشخاص وسلوكياتهم، وذلك بوصفها نماذج تطبيقية يقاس عليها غيرها من الميادين.

ABSTRACT

This research highlights the impact of relativistic differences between the people and their circumstances and conditions while we evaluate them or evaluate their actions, and the effect of differentiation between them. The research also attempts to confirm the authenticity of this principle in Islam through extrapolation of Qur'anic verses and a large numbers of Al Ahadith al-Nabawia that are related to the topic of this study and how Islam contemplates those differences and the relative disparity during the evaluation process. Subsequently, I chose some of those Qur'anic verses and Hadiths which are documented and evaluated by the researcher as religious evidence to prove that Islam is interested in this principle (relative evaluation) and use it in several fields of human beings life through an analytical method for those religious texts to determine the indication of this principle, or how they testify this, enlightened by opinions of scholars and some meditation peppered with criticism and commentary. Moreover, the research highlights the most important values that Islam considers through this relative evaluation and tries to connect them with it like justice, realistic, moderation and other values. Finally, the research discusses some of the fields that we can apply in this relative criterion during the evaluation process in our daily lives such as evaluation of the gift and evaluation of its owners, evaluation of bravery of the scholars to tell the truth, and evaluation of the people's morals and behaviours, as practical models which other fields can measure by.

APPROVAL PAGE

The thesis of Islam Saleh Alkhlaifat has been approved by the following:

_____

Mohammed Abullais
Supervisor

_____

Mohammed Ahmed Eid AlKordi
External Examiner

_____

Najm Abdulrahmam Khalaf
External Examiner

_____

Ahmed Elmogtaba Bannga
Internal Examiner

_____

Mohammed Feham Bin Md Ghalib
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously of concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Islam Saleh Alkhlaifat

Signature: ……..……..……..…… Date: ……..……

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٧م محفوظة لـ: إسلام بن صالح الخليفات

الاختلاف النِّسْبِي وأثره في تقويم الأعمال والأشخاص

دراسة حديثية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: إسلام بن صالح الخليفات

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى والدي ووالدتي الحبيبين نبع العطف والحنان الذين أحسنا تربيتي،

وإلى عمي العزيز إبراهيم الخليفات كبير عائلتي،

وإلى صهري وحماتي الفاضلين الذين أعطياني أغلى ما عندهما،

وإلى زوجتي الغالية أم عبد العزيز التي تحملت الكثير من أجلي،

وإلى خالتي الطيبة أم رائد وخالتي المثقفة أم الجميع،

وإلى أخي وأخواتي الذين شاركوني حلو ومر الحياة،

وإلى ابن عمي الأكبر وصديقي الذي بقربه لا تغادر الابتسامة عني.

الشكر والتقدير

ابتداءً أحمد الله تباك وتعالى أن هداني لاختيار موضوع هذه الرسالة، وأعانني على إتمامها بتوفيقه وعظيم كرمه، فله المنة والثناء الحسن.

وبعد أن أتممت رسالتي هذه لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص شكري وتقدير وعرفاني لأستاذي الفاضل الدكتور محمد أبو الليث حفظه الله الذي تفضل علي بالإشراف على الرسالة طيلة تلك السنوات، حيث استفدت كثيرًا من إرشاداته وتوجيهاته العلمية القيمة التي كان لها أثرها الواضح في أن تخرج الرسالة بهذه الصورة، بالإضافة إلى ما غمرني به من لطف وسعة صدر قَلَّ أن يكون لها مثيل في هذه الأيام، فكان المعلم والموجه، وفي نفس الوقت الأب الحاني، فجزاه الله خيرًا ونفعنا بعلمه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى المناقشين الأفاضل: الأستاذ الدكتور محمد أحمد عيد الكردي، والأستاذ المشارك الدكتور نجم عبد الرحمن خلَّاف، والأستاذ المشارك الدكتور أحمد المجتبى بانقا على تشريفي بقبولهم مناقشة رسالتي، أسأل الله عز وجل أن أستنير بآرائهم، وأن ينفعني بملاحظاتهم التي لا غنى لي عنها.

وفي الختام لا يفوتني كذلك أن أشكر –من غير ذكر أسماء– كل أستاذ أو كاتب أو زميل أو صديق أو قريب أو نسيب ساهم في إثراء هذه الرسالة بفكرة أو رأي أو نقاش ولو بطريقة غير مباشرة، فالإنسان لا يكمل إلا بغيره، ومن لا يشكر الناس لا يُشكر.

محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة الإقرار ..... هـ
إقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
محتويات البحث ..... ط

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١
المقدمة ١
مشكلة البحث: ٢
أسئلة البحث: ٢
أهداف البحث: ٣
أهمية البحث وسبب اختياره: ٣
حدود البحث: ٤
منهج البحث: ٥
الدراسات السابقة: ٦
خطة البحث ٩

الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم ١١
المبحث الأول: مفهوم الاختلاف: ١١

أولًا: الاختلاف لغة: ١١
ثانيًا: الاختلاف اصطلاحًا: ١٢
المبحث الثاني: مفهوم النسبي: ١٤
أولًا: النسبي لغة: ١٤
ثانيًا: النسبي اصطلاحًا: ١٦
المبحث الثالث: مفهوم التقويم: ١٧
أولًا: التقويم لغة: ١٧
ثانيًا: تقويم أم تقييم: ٢٠
ثالثًا: التقويم اصطلاحًا: ٢٤

الفصل الثالث: التأصيل الشرعي لمبدأ النسبية وأثره في عملية التقويم، وإبراز قيمته ٢٧
المبحث الأول: آيات التقويم النسبي: ٢٧
الآية الأولى: ٢٨
الآية الثانية: ٣٤
الآيتين الثالثة والرابعة: ٣٩
المبحث الثاني: أحاديث التقويم النسبي ٤٦
الحديث الأول: ٤٧
الحديث الثاني: ٥٤
الحديث الثالث: ٦٢
الحديث الرابع: ٧٢
الحديث الخامس: ٨٢
الحديث السادس: ١٠٦
الحديث السابع: ١١٧
الحديث الثامن: ١٣٢

الحديث التاسع: ١٤٣
الحديث العاشر: ١٥٣
المبحث الثالث: أبرز القيم والمفاهيم التي يحققها مبدأ التقويم النسبي أو
يتماشى معها..... ١٨١
أولًا: العدل واجتناب الظلم: ١٨١
ثانيًا: التزام الواقعية والبعد عن المثالية: ١٨٨
ثالثًا: تحقيق الوسطية والاعتدال ونبذ الغلو والتشدد: ١٩٨
رابعًا: حسن الظن بالله والتفكير الإيجابي، وعدم الشعور باليأس أو
الإحباط: ٢٠٣
خامسًا: الشمول وسعة الأفق وعمق النظرة: ٢٠٦

الفصل الرابع: نماذج لميادين تطبيق مبدأ التقويم النسبي في حياتنا اليومية وأثره فيها..... ٢٠٨
أولًا: الهدية وتقويمها والحكم على أصحابها: ٢٠٨
ثانيًا: جرأة العلماء في قول الحق وتقويمها: ٢٢٠
ثالثًا: حقيقة خُلق الإنسان وتقويمه: ٢٣٣

الخاتمة..... ٢٥٤

قائمة المصادر والمراجع..... ٢٥٨

فهرس الآيات ٢٧٩

فهرس الأحاديث ٢٨٧

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى الصراط المستقيم، القائل: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾ [يونس: ٢٥]، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا وحبيبنا محمد بن عبد الله، وعلى آله الطيبين الأطهار، وعلى أصحابه المنتجبين الأخيار، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد!

فمما لا شك فيه أن صلاحية أي نظام يُراد له أن يسوس حياة الأفراد والمجتمعات، ترجع بالدرجة الأولى إلى قوة الأُسُس والمبادئ التي يستند إليها، ويدعو أتباعه إلى التزامها، فإذا أريد لهذا النظام الاستمرار والعالمية، فلا بد أن يحتوي من المبادئ على ما يجعله يراعي اختلاف وتفاوت الأفراد والمجتمعات من ظرف وحال لآخر، بل الأجيال من زمن لآخر.

لذا كان الدين الإسلامي من أحرص الأديان على مراعاة هذه المبادئ من خلال تشريعاته وتوجيهاته التي امتازت بالوسطية، وبدرجة عالية من الواقعية، لتضمن له خاصيتي الاستمرار والعالمية.

ولما كانت عملية التقويم من الأمور التي تحتاجها الأمة، ولا تستغني عنها على مرّ العصور في كثير من الميادين والمجالات، فما كان من الإسلام -كدين شامل لكل جوانب الحياة الدينية والدنيوية- أن يُغْفِل أمر التقويم، سواء أكان للأعمال أم للأفراد، وذلك من خلال تنبيهه على أهم الضوابط والمعايير التي لا بد من مراعاتها عند إجراء عملية التقويم، لكي تكون نتائجه صحيحة ودقيقة.

ولعل من أبرز تلك الضوابط والمعايير التي أكد عليها الإسلام أثناء عملية التقويم، مراعاةَ مبدأ النسبية، بمعنى أن الإسلام راعى الاختلاف والتفاوت النسبي بين الأشخاص أو

أعمالهم المراد تقويمها وفقًا لاختلاف أحوالهم وظروفهم أو أحوال وظروف عصورهم والمجتمعات التي يعيشون فيها، ونبه على مدى تأثير كل ذلك في عملية التقويم السليم ونتائجه؛ إذ إن عملية التقويم إذا لم يراع فيها هذا الاختلاف النسبي، فلا شك أنها ستخرج بذلك عن الأسلوب الصحيح، مما يؤدي إلى الخطأ في التقويم ونتائجه.

لذا توجهت رغبة الباحث لدراسة هذا الموضوع، وهو "الاختلاف النِّسْبِي وأثره في تقويم الأعمال والأشخاص"، مساهمة في التأصيل لمبدأ نسبية تقويم الأشخاص وأعمالهم في الإسلام تبعًا لاختلافهم النسبي في الأحوال والظروف، وإبراز قيمته وأهميته، من خلال نصوص الكتاب والسنة تأصيلًا وتفصيلًا، وذلك من خلال استقراء آيات الكتاب الحكيم؛ وتتبع عدد كبير من الأحاديث النبوية لأستخلص منها أبرز الآيات والأحاديث التي لها علاقة بالموضوع، ثم بيان مدى وكيفية دلالتها على هذا المبدأ بأسلوب تحليلي، ومن ثم إبراز أهم القيم التي يحققها أو يراعيها الإسلام من خلال هذا التقويم النسبي ومحاولة ربطها به كالعدل والواقعية والوسطية وغيرها، وأخيرًا التنبيه إلى بعض ميادين تطبيقاته في حياتنا اليومية كنماذج.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محور رئيسي، وهو أن بعض المسلمين، ومِن بينهم بعض طلبة العلم لم يتنبه لمبدأ النسبية في تقويم الأعمال والأشخاص، إما في وجوده ابتداءً فهو كالمنكر له، أو في أهميته وقيمته فهو مقلل من شأنه وأهميته، أو –على أقل تقدير– في تطبيقه فهو لا يلتزمه ولا يراعيه في تقويمه للأمور، مما أدى في جميع المستويات إلى نتائج سلبية وأحيانًا خطيرة، من أبرزها: عدم دقة تقويمهم للأمور واختلال الموازين، أو الإغراق في المثالية الوهمية والبعد عن الواقعية، أو الوقوع في التشدد والتطرف والبعد عن الوسطية في كثير من الميادين.

أسئلة البحث:

لذا فهذه الدراسة سوف تجيب بإذن الله عن الأسئلة الآتية:

١. ما المقصود بالنسبية؟ وما علاقتها بالتقويم؟

٢. هل للنسبية أثر في عملية تقويم الأعمال والأشخاص؟ وما مدى تأثير الاختلاف النسبي بين الأعمال والأشخاص على عملية تقويم كل منهما؟
٣. ما الأدلة الشرعية التي تدل على أن الشرع راعى هذا الاختلاف النسبي في عملية التقويم؟
٤. ما القيم النظرية والتطبيقية والآثار المعنوية والمادية المرجوة من مراعاة هذا المبدأ؟
٥. ما الآثار السيئة المترتبة على إهمال مبدأ التقويم النسبي؟
٦. ما أبرز ميادين ومجالات تطبيق هذا المبدأ في حياتنا المعاصرة؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق عدد من الأهداف من أهمها:

١. تجلية مفهوم النسبية، وبيان مدى أثرها في عملية التقويم.
٢. بيان مدى مراعاة واهتمام الشرع بمبدأ التقويم النسبي في الكتاب والسنة.
٣. المساهمة في تأصيل المنهجية الصحيحة لعملية التقويم.
٤. تنبيه المسلمين بصفة عامة، وطلبة العلم الشرعي والدعاة خاصة إلى قيمة هذا المبدأ، وأهمية مراعاته عند تقويمهم للأشخاص والأعمال والحكم عليها.
٥. محاربة بعض مظاهر الغلو والتشدد، أو الإغراق في المثالية الناتجة عن عدم مراعاة هذا المبدأ في عملية التقويم والحكم على الآخرين.
٦. بيان كيفية الاستفادة من هذا المبدأ وتوظيفه في حياتنا العملية من خلال بعض النماذج التطبيقية المتنوعة دونما استقصاء.

أهمية البحث وسبب اختياره:

تكمن أهمية هذا البحث في تأصيل مبدأ النسبية والتأكيد على مدى الحاجة إليه في عملية التقويم الصحيحة، سواء أكان هذا التقويم للأشخاص أم الأعمال في مختلف الميادين، كل ذلك من خلال بيان مدى اهتمام الإسلام بمبدأ النسبية في عملية التقويم وعدم إهماله، في الفترة التي قد يَغفل فيها بعض الناس عن مراعاته، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة أو غير دقيقة في

تقويمهم للأشخاص وأعمالهم، والتي قد يتبعها خطأ في الأحكام أو القرارات أو المواقف أو السلوكيات المترتبة على نتائج عملية التقويم الخاطئة تلك، راجيًا الله عز وجل أن يساهم هذا البحث في الكشف عن بعض أسباب التشدد والغلو والتطرف، وعدم الواقعية في النقد وطرح الحلول للمشكلات الفردية والاجتماعية في هذا العصر.

بالإضافة إلى أن البحث سيتناول نماذج لبعض المجالات والميادين العملية في حياتنا اليومية التي يمكن أن نوَّظف فيها مبدأ النسبية في تقويمنا للأمور، لتكون دراسة تطبيقية لما سبق تأصيله من الدراسة النظرية المتعلقة بالموضوع.

وأما أبرز أسباب اختياري لهذا الموضوع بالإضافة لأهميته، فيمكن إجمالها في الآتي:

١. أن عملية التقويم من الأمور المهمة والمستمرة التي يحتاجها الناس، ولا يستغنون عنها على مر العصور في كثير من الميادين والمجالات الدينية والدنيوية.
٢. أن مبدأ النسبية من جملة الضوابط المهمة التي لا بد من مراعاتها في عملية التقويم السليم للأشخاص وأعمالهم، والتي لها تأثيرها القوي في إجراء المقارنة العادلة بينهم وما يتبعها من عملية القيام بالمفاضلة بين الأشخاص أو الأعمال إذا ما احتجنا إليها.
٣. واقع حال بعض المسلمين المتمثل في إغفالهم لهذا المبدأ في عملية التقويم، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة وخطيرة، والتي لا تقتصر على عدم الدقة في نتيجة التقويم فحسب، بل قد تصل أحيانًا إلى النقيض تمامًا.
٤. ومما دعاني وشجعني للكتابة في هذا الموضوع، أنني لم أقف على حد علمي على دراسة علمية متكاملة لهذا الموضوع، تُؤَصِّل له، وتجمع شتاته، وتبرز أهم جوانبه، وتحلل مسائله.

حدود البحث:

انطلاقًا من طبيعة الموضوع المراد بحثه والذي قد تتشعب فيه المسائل والأفكار والتصورات. هذا من جهة. وانطلاقًا من أهمية التركيز على قضية جزئية محددة في البحوث العلمية من

جهة أخرى، كان لا بد من بيان حدود الدراسة، والفلك الذي سيحرص الباحث على عدم الخروج عنه.

ابتداءً سوف لا تتناول هذه الدراسة موضوع تقويم الأعمال والأشخاص بشكل عام، ولا تتطرق لكل ما يتعلق بجزئياته، وإنما ستقتصر على ما دخله مبدأ النسبية في عملية التقويم للأعمال والأشخاص فقط، لذا فالدراسة لن تتطرق لما فيه تقويم للأعمال والأشخاص مما ليس فيه مبدأ النسبية، وكذلك لن تتطرق الدراسة لما فيه مبدأ النسبية لكن خارج ميدان التقويم، إلا أن هنالك أمر لا بد من التنبيه عليه، وهو أن دلالة النصوص الشرعية على عملية التقويم النسبي قد تكون واضحة ومباشرة من النص نفسه بمنطوقه أو ظاهره، وأحيانًا أخرى قد تكون أقل وضوحا، فيُحتاج لتجليتها ببعض القرائن وشيء من الاستدلال والتحليل، لذا قد تتطرق الدراسة أحيانًا لبعض المقارنات بين بعض الأشخاص أو بعض الأعمال إذا كان في تلك المقارنات ما يخدم توضيح عملية التقويم النسبي وتجليتها.

وأيضًا تجدر الإشارة إلى أن الباحث لا يستوعب كل الأحاديث النبوية سواء في عملية التتبع أم في عملية اختيار الأحاديث التي تتعلق بالموضوع؛ إذ كما لا يخفى أن الأحاديث النبوية من الكثرة بحيث يصعب استقراؤها كلها، بالإضافة إلى أن الأحاديث التي هي من مظان الدراسة ليست على درجة واحدة في قوتها أو في دلالتها أو في تنوعها، لذا سيقوم الباحث باستقراء ما يقارب ثمانية آلاف حديث، ومن ثم سينتقي منها ما يرى –حسب اجتهاده– له علاقة أوثق بالموضوع، مراعيًا في ذلك ما كان أقوى ثبوتًا أو أوضح دلالة، مع الاهتمام بالتنويع، لتستوعب الدراسة أكبر قدر ممكن من الأبواب والمسائل المتنوعة، بل قد يكتفي أحيانًا ببعض الأحاديث كنماذج للتنبيه بها على ما كان من جنسها أو قريبًا منها، خاصة في الأبواب والمسائل التي قد تكثر فيها الأحاديث النبوية.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يستخدم الباحث في دراسته أكثر من منهج، وهي ما يأتي:

١- المنهج الاستقرائي: حيث سيبذل الباحث ما في وسعه لاستقراء الآيات القرآنية وعدد كبير من الأحاديث النبوية، للوقوف على أبرز الآيات والأحاديث التي تتعلق بموضوع الدراسة أو تخدمه.

٢- المنهج التحليلي: ذلك لتحليل تلك النصوص القرآنية والنبوية والتأمل فيها، لبيان مدى دلالتها على أصل الموضوع أو بعض جوانبه، سواء أكانت بطريقة مباشرة وصريحة، أم بطريقة غير مباشرة وبنوع من الاستنباط. وكذلك إبرازًا لقيمة هذا المبدأ ومفاسد عدم مراعاته.

٣- المنهج النقدي: سيستخدمه الباحث في جانبين رئيسين:

١. في نقد الروايات الحديثية لبيان درجتها والحكم عليها تصحيحًا أو تحسينًا أو تضعيفًا.

٢. في نقد وتمحيص بعض أقوال أهل العلم في فهمهم لتلك الأحاديث، أو توجيههم لها، أو استنباطاتهم منها، خاصة إذا اختلفت أقوالهم وتفاوتت وجهات نظرهم.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث حسب جهده المتواضع أي دراسة سابقة مستقلة تتحدث عن موضوع الاختلاف النِّسْبِي ومدى تأثيره في تقويم الأعمال والأشخاص، وبيان وتفصيل أهم مسائله، إلا أنه وقف على بعض المؤلفات والرسائل الجامعية -على قلتها- التي لها ارتباط بالموضوع أو تطرقت لبعض جزئياته، كبعض المؤلفات في فقه الأولويات، وبعض المؤلفات في موضوع المفاضلة بين العبادات، هذا فضلا عن بعض كتب الأصول والفروق والقواعد الفقهية وكتب التفسير وشروح الحديث التي تناولت بين الحين والآخر بعض الجزئيات التي لها علاقة بالموضوع.

وهذا بيان لأهم ما وقف عليه الباحث من الدراسات التي بحسب تقديره يمكن أن تعتبر من الدراسات السابقة:

في فقه الأولويات دراسة جديدة في ضوء الكتاب والسنة، ليوسف القرضاوي[1]:

هو كتاب تناول فيه المؤلف بعض الجزئيات التي تتعلق ضمنًا بالاختلاف النسبي وعلاقته بالأولوية والمفاضلة، حيث عقد المؤلف فيه مبحثًا تحدث فيه عن اختلاف الأفضلية باختلاف الزمان والمكان والحال، وأشار فيه إلى أن الأولوية والأفضلية في كثير من الأمور لا تكون أولوية مطلقة، بل الغالب أنها تتفاوت بتفاوت المؤثرات الزمانية والبيئية والشخصية، وذكر أمثلة عليها كالمفاضلة بين الأعمال الدنيوية كالزراعة والصناعة والتجارة، واختلاف العلماء فيها بناءً على الأحاديث التي وردت في فضل كل منها، ثم أشار إلى أن التحقيق يقتضي عدم تفضيل واحد منها بإطلاق، بل يكون بحسب حاجة المجتمع إليها[2]. وفي مبحث آخر تحدث عن أولوية العمل في زمن الفتن، حيث أشار فيه إلى أحاديث مضاعفة أجر الثبات على الدين والعبادة أيام الفتن والصبر، وأشار فيه إلى أحاديث مضاعفة أجر الصابر أيام الفتن خمسين ضعفًا على أجور الصحابة[3].

فقه الأولويات دراسة في الضوابط، لمحمد الوكيلي[4]: هو كتاب قيم في بابه، ومما له علاقة بموضع الدراسة، ما تناوله المؤلف في الفصل الرابع في مبحث الفقه بمراتب الأحكام، حيث نبه على التفاوت في درجة المعصية في المحظور الواحد، ومن جملة الأمثلة التي أشار إليها فاحشة الزنا حيث بين أن حرمته تشتد على أشخاص معينين وفي أماكن أو أزمنة معينة[5]. وعند حديثه عن فقه الواقع، واختلاف الظروف وأهميتها في تحديد الأولويات، أشار إلى أن

---

[1] يوسف القرضاوي، **في فقه الأولويات دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة**، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

[2] ينظر: القرضاوي، **في فقه الأولويات دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة**، ص١١٨-١١٩.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص١١٠-١١١.

[4] محمد الوكيلي، **فقه الأولويات دراسة في الضوابط**، (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٧م).

[5] ينظر: الوكيلي، **فقه الأولويات دراسة في الضوابط**، ص١٥٤.

موقعًا معينًا في ظرف يعيشه شخص قد يحتم عليه ما لا يجب على غيره، وهذا يدل على أن الأولويات نسبية ومتغيرة[٦].

المفاضلة بين العبادات قواعد وتطبيقات، سليمان النجران[٧]: هي رسالة علمية رصينة، تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، تناول فيها الباحث بعض الجوانب التي لها علاقة بموضوع دراستي، خاصة في مبحث أهمية معرفة أسباب المفاضلة، حيث أشار إشارات مقتضبة إلى أن التفضيل يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال، وأكد على أهمية تمييز درجات الفضل، ونسبة بعضها إلى بعض، والموازنة بينها، ونسبتها إلى من قامت به كثرةً وقوةً[٨]. وفي مبحث أسباب المفاضلة بين العبادات تحدث عن ستة أسباب، كان من أقربها تعلقًا بموضوع دراستي الأفضلية بسبب الكيفية[٩] وبسبب المشقة[١٠] وبسبب اختلاف الزمان والمكان، سواء أكان حقيقيًا أم إضافيًا[١١]. وتحت عنوان تطبيقات على تفضيل الأزمنة تفضيلًا إضافيًا، تحدث عن التفاضل في زمن النبي ﷺ[١٢]، والتفاضل بين أول هذه الأمة وآخرها والمقارنة بينهما[١٣]، وتفضيل العبادة في أزمنة الغفلة[١٤].

ويرى الباحث أن هذه الدراسات لها قيمتها العلمية الكبيرة في باب الموازنات والأولويات والمفاضلة، وفيها من التحقيق والفوائد الشيء الكثير، التي لا يُخفي الباحث مدى إعجابه بها، واستفادته منها، فهذه طبيعة العلم، فهو تراكمي ويستفيد فيه اللاحق من السابق، بل قد يكون فضل وأجر السابق فيه أعظم، لكن في الوقت نفسه يرى الباحث وبكل تواضع أن هذه الدراسات

---

[٦] ينظر: المرجع السابق، ص١٧٥.

[٧] سليمان بن محمد النجران، **المفاضلة في العبادات قواعد وتطبيقات**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

[٨] ينظر: المرجع السابق، ص٩١-٩٢.

[٩] ينظر: سليمان النجران، **المفاضلة في العبادات قواعد وتطبيقات**، ص١٠٠-١٠٨.

[١٠] ينظر: المرجع السابق، ص١١٦-١٢١.

[١١] ينظر: المرجع السابق، ص١٣٦-١٣٧.

[١٢] ينظر: المرجع السابق، ص٦٨٤.

[١٣] ينظر: المرجع السابق، ص٦٩٧.

[١٤] ينظر: المرجع السابق، ص٧٠٩.

لا تغني عن موضوع دراسته؛ لأن موضوعاتها كانت أعم وأوسع، وحتى لو تناولت شيئًا من جوانب دراسته، إلا أن تناولها كان جزئيًا، ولربما في بعض الأحيان عرضيًا، بناءً على ما فرضته عليهم طبيعة موضوعاتهم[١٥]، هذا فضلا عن اختلاف أسلوب الباحث في الطرح والتحليل في ذلك القدر المشترك، لذا يأمل الباحث أن يوفق في دراسته لهذا الموضوع بتوفيق الله، وأن يضيف للمكتبة الإسلامية بحثًا علميًا له قيمته وأهميته.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من أربعة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث وسبب اختياره

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم

المبحث الأول: مفهوم الاختلاف

المبحث الثاني: مفهوم النسبي

المبحث الثالث: مفهوم التقويم

الفصل الثالث: التأصيل الشرعي لمبدأ النسبية وأثره في عملية التقويم، وإبراز قيمته

المبحث الأول: آيات التقويم النسبي

---

[١٥] أرجو أن لا يفهم من ذلك انتقاص من قيمة هذه الدراسات أو منْزلة أصحابها.

المبحث الثاني: أحاديث التقويم النسبي

المبحث الثالث: أبرز القيم والمفاهيم التي يحققها مبدأ التقويم النسبي أو يتماشى معها

الفصل الرابع: نماذج لميادين تطبيق مبدأ التقويم النسبي في حياتنا اليومية وأثره فيها

المبحث الأول: الهدية وتقويمها والحكم على أصحابها

المبحث الثاني: جرأة العلماء في قول الحق وتقويمها

المبحث الثالث: حقيقة خُلق الإنسان وتقويمه

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

الفصل الثاني
مصطلحات ومفاهيم

المبحث الأول: مفهوم الاختلاف:

أولًا: الاختلاف لغة:

مصدر اختلف. يقال: اختلف يختلف اختلافًا. وتخالف الأمران واختلفا إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف، فالاختلاف نقيض الاتفاق[1].

ويكفي في وصف أمرين أو حالتين أو رأيين بالاختلاف عدم اتفاقهما، ولا يلزم أن يكون أحدهما نقيض الآخر أو ضده؛ إذ لم أقف على من قيده بذلك من أهل اللغة.

أما الخلاف فقد ذهب بعضهم إلى أنه يعني المضادة[2] تقول: هذا الرأي خلاف ذاك أي ضده، وبناءً عليه فإن أصحاب هذا الرأي يفرقون بين الخلاف والاختلاف[3]، فالاختلاف عندهم أعم من الخلاف.

بينما يذهب آخرون إلى أنه لا يلزم من الخلاف الضدّية، بل هو أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين[4]. فعلى هذا الرأي لا فرق بين الخلاف والاختلاف، أو على أقل تقدير لا يلزم من كلتا الكلمتين المضادة.

---

[1] محمد بن منظور بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد أحمد وهاشم الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف، د.ط، د.ت)، ج٢، ص١٢٤٠؛ ومجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص٢٥١؛ ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (الكويت: طباعة ذات السلاسل، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، ج٢، ص٢٩١.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص١٢٣٩؛ ومجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ص٢٥١؛ ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٢، ص٢٩١.

[3] فرّقَ بعض الفقهاء بين (الاختلاف) و(الخلاف) بأن الأول يستعمل في قولٍ بُني على دليل، بينما يستعمل الثاني فيما لا دليل عليه. إلا أن هذا الوجه من التفريق يتعلق بالاختلاف في المسائل الفقهية ونحوها. ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٢، ص٢٩١.

فخلاصة القول إن الاختلاف في اللغة يدور حول معنى عدم الاتفاق وعدم التساوي أو بحسب تعبيرنا المعاصر أنه يدل على مطلق المغايرة[٥].

ثانيًا: الاختلاف اصطلاحًا:

لم يقف الباحث بحسب تتبعه على تعريف اصطلاحي عام لمفهوم الاختلاف، وقد يرجع ذلك لوضوح المعنى اللغوي للاختلاف، هذا من جهة، ولشدة قرب المفهوم الاصطلاحي العام للاختلاف من معناه اللغوي من جهة أخرى، بحيث يشعرنا لحد ما أن المعنى اللغوي كافٍ، وأنه لا حاجة مُلحَّة لصياغة مفهوم اصطلاحي للاختلاف؛ فإن أغلب ما يذكره المؤلفون في هذا الباب هو تعريف مقيد أو خاص ببعض صور الاختلاف، كالاختلاف الفقهي، أو الاختلاف في العقيدة، أو الاختلاف في الرأي بصفة عامة.

فقد عرف الراغب الأصفهاني الاختلاف بقوله: "والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله"[٦].

أما الدكتور طه العلواني فقد استحسن أن يعبر عن الاختلاف بقوله: "وعلى هذا يمكن القول بأن الخلاف والاختلاف يراد به مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الحالة أو الهيئة أو الموقف"[٧].

---

[٤] أبو القاسم الحسين بن محمد بن مفضل الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داودي، (دمشق: دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٢٩٤؛ وطه جابر العلواني، **أدب الاختلاف في الإسلام**، (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، د.ط، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ص٢٢.

[٥] جاء في **لسان العرب** لابن منظور، ج٥، ص٣٣٢٥: "تغايرت الأشياء اختلفت". وفي **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية، ص٦٦٨: "غايره أي خالفه، والغَيريَّة كون كل من الشيئين خلاف الآخر، والمتغاير من المواد ما تختلف بعض أجزاءه عن بعض".

[٦] الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، ص٢٩٤.

[٧] طه العلواني، **أدب الاختلاف في الإسلام**، ص٢٢. ومن عنوان الكتاب فضلًا عن سياق الكلام تبين لي بحسب فهمي أن العلواني يعرِّف الاختلاف في الرأي أو بين الأشخاص، ولا يريد تعريف مطلق الاختلاف.

ونلاحظ من هاذين التعريفين -خاصة الأول منهما- أنهما يدوران حول مفهوم الاختلاف في الرأي أو في أعم أحوالهما الاختلاف بين الأشخاص، إلا أن الباحث يبحث عن مفهومٍ أعم وأشمل للاختلاف.

لذا سأستعين بالتعريفين السابقين خاصة الأخير منهما لصياغة تعريف اصطلاحي للاختلاف أكثر عمومية، فيمكن القول إن الاختلاف هو: مطلق المغايرة قليلة كانت أم كثيرة بين أمرين أو أكثر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلماء يُقَسِّمون الاختلاف إلى قسمين رئيسين هما: اختلاف تنوع واختلاف تضاد. يقول ابن تيمية في بيان أنواع الاختلاف: "أما أنواعه فهو في الأصل قسمان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد"[٨].

فاختلاف التنوع: هو ما لم يصل فيه الاختلاف بين أمرين إلى درجة التضاد، أو الوقوع في التناقض، بحيث قد يكون بينهما قاسمًا مشتركًا، أو يمكن إدراجهما في حقل أو دائرة واحدة، فهو نوع من المغايرة بين أمرين أو أكثر تقل أو تزيد بحسب درجة الاختلاف.

أما اختلاف التضاد: فهو ما كان فيه الأمران المختلفان متضادين ومتناقضين تمامًا، بحيث يكون كلٌ منهما عكس الآخر أو مناقضا لوجهته، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، كما نقول أحيانًا في كلامنا -إن جاز التعبير-: هذا مخالف لذاك بمائة وثمانين درجة.

ولعل من أمثلة النوع الأول قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**﴾ [الروم: ٢٢].

يقول ابن تيمية: "وذلك أن ألفاظ اللغات منها متفق عليه كالتنور، وكما يوجد من الأسماء المتحدة في اللغات. ومنها متنوع كأكثر اللغات، واختلافها اختلاف تنوع لا تضاد، كاختلاف الاسمين للمسمى الواحد"[٩].

---

[٨] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ط، د.ت)، ج٢، ص١٣٢.

[٩] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، (المنصورة: دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ج٦، ص٤٠.